


الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢١ ربيع ثاني سنة ١٤٠٩ هـ . الموافق ١ كانون أول سنة ١٩٨٨ م . العدد ٣٥٨٨

الفهرس

صفحة

٢٢٨٢	قانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار
٢٢٨٦	قانون مؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون نقابة المهندسين
٢٢٨٨	نظام رقم ٧ لسنة ١٩٨٨ نظام معدل لنظام المجلس المحلي العالي
٢٢٨٩	اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فنلندا حول التعاون الاقتصادي والصناعي والتقني
٢٢٩١	اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ووكالة الفوت الدولية في الاردن بخصوص بناء مدرسة ذكور واناث في وادي السير
٢٢٩٣	اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اللبنانية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة .
٢٢٩٥	تعديل الترميز الكهربي

مكتبة من الاصل

ثانيا : باعادة ترقيم الفقرة ١ منها لتصبح وشطب كلمة (اللجنة) الواردة فيها والاستعاضه عنها بكلمة (الوزير) .
ثالثا : باعادة ترقيم الفقرة ب منها لتصبح فقرة ج .

المادة ١٤ - تعدل المادة ٢٩ من القانون الاصلي بالغاء كلمة (اللجنة) حيثما وردت في الفقرات ا، ب، ج، د منها والاستعاضة عنها بكلمة (الوزير) .

المادة ١٥ - يلغى نص الفقرة ١ من المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
١ - لاتسرى احكام المواد ٤٨، ٤٧، ١١٤، ١٢٤، ١٢٦، ١٧٤ من هذا القانون على القرارات التي اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بموجب .

المادة ١٦ - تضاف المادة التالية برقم ٣٤ الى القانون الاصلي ويعاد ترقيم المواد ٣٦، ٣٥، ٣٤ منه لتصبح ٣٥، ٣٦، ٣٧ على التوالي : -

المادة ٣٤ -

١ - ينشأ بمقتضى هذا القانون صندوق يسمى (صندوق تشجيع الاستثمار) يتبع بالشخصية الاعتبارية وله بهذه الصفة القيام بجميع الاعمال والمهام المتعلقة بدم وتحويل المشاريع التي تقام في منطقتي التنمية ب، ج المنصوص عليهما في هذا القانون .

ب - يتولى ادارة الصندوق والاشراف على اعماله لجنة يؤلفها مجلس الوزراء ويسمى رئيسا لها من بين اعضائها .

ج - تحدد موارد الصندوق والامور الادارية والمالية المتعلقة به بما في ذلك المهام المنوطة بلجنة الصندوق ومدتها والطريقة التي تمارس بها اعمالها واسس وشروط منح القروض منه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

١٩٨٨/١١/١٥

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المهندس خالد الحاج حسن	د. سليم جوده	دوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير العمل	وزير الزراعة
د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	مروان مودين	مروان الحمود
وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة والقوة المعدنية	وزير التكوين
د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونة	د. هشام الخطيب	عبد السلام كنعان
وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل
رجائي الدجاني	د. طاهر كنعان	د. زيد حيزه	رياض الشكعة
وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. محمد الحوري	د. موسى خليفات	المهندس شفيق الزوايدة	يوسف حمدان
وزير التنمية الاجتماعية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة	وزير السياحة
د. نواز طوقان	د. فايز الطراونة	حمدي الطباع	زهر المجولني

الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الاتي ، وتامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع معقده : -

قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون نقابة المهندسين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المهندسين لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويميل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٩٤ من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة ج منها :
ويستثنى من شرط الحصول على الفرع العلمي لهذه الشهادة :
١ - كل من التحق بالجامعة او الكلية او المعهد الهندسي قبل نفاذ احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٦ .
٢ - كل من حصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة (الفرع الصناعي) بمعدل لا يقل عن ٨٠٪ .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١٤ -

يقدم طلب التسجيل في النقابة الى مجلس الشعبة المختص ليتولى دراسته ويشترط في ذلك ان يكون طالب التسجيل قد حصل على شهادة معادلة في الهندسة او الهندسة التطبيقية من جامعه معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي ويرفع مجلس الشعبة توصياته الى المجلس بقبول الطلب او رفضه مع بيان الاسباب وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ تقديم الطلب اليه ، ويصدر المجلس قراره بقبول الطلب او رفضه خلال ٣٠ يوما من تاريخ رفعه اليه مع بيان الاسباب التي استند اليها في قراره .

المادة ٤ - تعدل المادة ٢٧ من القانون الاصلي باضافة الفقرة ه التالية الى آخرها : -
ه - هيئة المكاتب الهندسية .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ٥٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٥٢ -

١ - يجتمع مجلس الشعبة مرة واحدة على الاقل في كل شهر ، ويجوز لرئيس مجلس الشعبة دعوة مجلس الشعبة الى الانعقاد في اي وقت يراه مناسبا .
ب - يختص مجلس الشعبة بالصلاحيات التالية : -

١ - تنظيم امور ممارسة المهنة المتعلقة بالشعبة ومتابعة التاهيل المستمر وعقد الندوات الهندسية ووضع مشاريع انظمة الممارسة المتعلقة بالشعبة ومتابعة تطبيقها وذلك وفقا لقرارات الهيئة العامة للشعبة .

٢ - النظر في طلبات التسجيل لمفوضية النقابة في الانتماء والفروع الهندسية الواردة في الشعبة ورفع توصياته وتقاريره حولها الى المجلس .

٣ - دراسة الامور المحالة عليه من المجلس ورفع توصياته بشأنها اليه .

٤ - جسم كل نزاع مهني بين اعضاء الشعبة والتحقيق في اي نزاع مهني بين اعضاء الشعبة واصحاب الاعمال ورفع تقرير الى المجلس بذلك .

٥ - تشكيل اللجان المتخصصة من اعضاء الشعبة لمساعدة مجلس الشعبة .

هكذا منه الاصل

المادة ٦ - يلقى نص المادة ٥٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥٣ -

يكون للمكاتب والشركات الهندسية الأردنية هيئة تسمى (هيئة المكاتب الهندسية) يتم انتخابها وتحديد مهامها وكيفية اتخاذ قراراتها بموجب نظام يصدر بمقتضى احكام هذا القانون :-

١٩٨٨/١١/١٥

الحسين بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	ذوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير العمل	وزير الزراعة	وزير الخارجية
د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري
وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية
د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	عبد السلام كنعان
وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل
رجائي النجاني	د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكعة
وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. محمد الحموري	د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حيدان
وزير التنمية الاجتماعية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة	وزير السياحة
د. فواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهير المعجلوني

الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥ تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٧ لسنة ١٩٨٨

نظام معدل لنظام المجلس الصحي العالي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المجلس الصحي العالي لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع النظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٧ من النظام الأصلي باعتبار ماورد فيها مقرة ١ وإضافة الفقرة ب التالية اليها :-

ب - يدفع لكل عضو من أعضاء اللجان المشتركة المشكلة وفق احكام الفقرة ١ من هذه المادة مكافأة مقدارها عشرة دنائير عن كل جلسته يحضرها على أن لايزيد مجموع هذه المكافأة عن ثلاثين دينار في الشهر مهما تعددت اللجان التي يشترك فيها العضو او الجلسات التي يحضرها

الحسين بن طلال

١٩٨٨/١١/١٥

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	ذوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير العمل	وزير الزراعة	وزير الخارجية
د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري
وزير التعليم العالي	وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية
د. ناصر الدين الاسد	د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	عبد السلام كنعان
وزير الداخلية	وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل
رجائي النجاني	د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكعة
وزير الثقافة والتراث القومي	وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
د. محمد الحموري	د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حيدان
وزير التنمية الاجتماعية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة	وزير السياحة
د. فواز طوقان	د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهير المعجلوني

هكذا منه الاصل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والتقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فنلندا بشكلها التالي :

اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية

فنلندا حول التعاون الاقتصادي والصناعي والتقني

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فنلندا المشار اليهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين ، رغبة منهما في توسيع وتعميق العلاقات المتبادلة في مجال التعاون الاقتصادي ، والصناعي والتقني على أساس دائم وطويل الأمد واقتناعا بضرورة التعاون الدائم والفعال والذي يعود بالفائدة على كلا الدولتين وتأكيدا لاهتمامهما بتقوية التعاون المتبادل اتفقتا على ما يلي

المادة الأولى

يقوم الطرفان المتعاقدان بمحاولة لاستخدام الامكانيات التي توفرها التنمية الاقتصادية في كلا البلدين من اجل تقوية التعاون الاقتصادي ، الصناعي والتقني المتبادل بينهما في مجالات مختلفة .

المادة الثانية

يبتذل الطرفان المتعاقدان أقصى الجهود من اجل تسهيل ، تقوية ، تنويع وتوسيع التجارة بين كلا البلدين ووفقا لاهداف هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة النافذة لديهما يقومان بتشجيع وتسهيل :
 أ - ابرام وتنفيذ العقود والبرامج الخاصة بالتعاون الاقتصادي ، الصناعي والتقني بين المعنيين من اصحاب المشاريع والمؤسسات في كلا البلدين ، خاصة في مجال الاستثمار ، المشاريع المشتركة وتبادل الخبرات .
 ب - تبادل المثلين من التجار والفنيين المجموعات والفرد ، و
 ج - إقامة واشترك في المعارض التجارية والنشاطات الترويجية الأخرى في المجال التكنولوجي في احد البلدين من قبل اصحاب المشاريع والمؤسسات في البلد الآخر .

المادة الثالثة

١ - تشكل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي ، الصناعي والتقني بين الطرفين المتعاقدين من اجل تسهيل وتنفيذ هذه الاتفاقية .
 ٢ - تجتمع اللجنة المشتركة بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين من اجل الاهداف التالية :
 أ - مناقشة المجالات المخططة للتعاون بين البلدين والاسلوب الذي يمكن ان يحقق به واية امور أخرى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية ، و
 ب - الاهتمام بالطرق والوسائل التي تشجع التعاون الاقتصادي ، الصناعي والتقني بين كلا البلدين
 ٣ - يوافق الطرفان المتعاقدان على الاجراءات وتشكيل اللجنة المشتركة ، ويجوز للجنة المشتركة ان تشكل مجموعات عمل لمعالجة مواضيع محددة تعرض عليها

المادة الرابعة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد مرور ٢٠ يوما من ابلاغ الطرفين المتعاقدين بعضهما البعض خطيا بالوسائل الدبلوماسية بان المتطلبات الدستورية لسريان مفعول هذه الاتفاقية قد تبت الموافقة عليها .

المادة الخامسة

تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة خمس سنوات وعند انتهاء المدة تبقى نافذة تلقائيا لمدة أخرى سنة بعد سنة ما لم يبلغ احد الطرفين خطيا الطرف الآخر بالوسائل الدبلوماسية عن رغبته في انتهاء الاتفاقية قبل انتهاء المدة لأي فترة زمنية ستة شهور على الأقل .

وشهادة على ذلك قام الموقعان ادناه نيابة عن حكومتهما المختصتين بتوقيع هذه الاتفاقية .

حرر في عمان بتاريخ ١٠/١/١٩٨٨ على نسختين أصليتين باللغة الانجليزية وكلاهما معتمد .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن حكومة جمهورية فنلندا
أمين عام وزارة الصناعة والتجارة	سفير في وزارة الخارجية الفنلندية
محمد السقاف	الك التو

مكتبة من المصاحف

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٧٦٢ تاريخ ١٦/١٠/١٩٨٨ ، المتضمن الموافقة على الاتفاقية الموقعه بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية - وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ووزارة شؤون الأرض المحتلة (سابقا) وبين وكالة الغوث الدولية في الأردن بخصوص بناء مدرسة ذكور وأنتك على قطعة الأرض رقم ١٤١٨ حوض ٥ من أراضي وادي السير بشكلها التالي :-

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

ووكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل إنشاء مدرسة

أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (المشار إليها « الحكومة فيما يلي »)
ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية (المشار إليها « وزارة الأوقاف » فيما يلي)
ووكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (المشار إليها « الوكالة » فيما يلي)

راغبين لاهتمامهم المشترك ، في تحسين تعليم شبيبة اللاجئين الفلسطينيين . واخذين علما بأن وزارة الأوقاف ستقدم أرضا مهيئة لهذه الغايات . متصداً اتفاقاً على ما يلي :-

١ - تتعهد الوكالة بأن تبني وتجهز وتعين الموظفين وتدير مدرسة (المشار إليها « المدرسة » فيما يلي) على الأرض المشار إليها فيما يلي ، بموجب برنامج عملياتها على أن يكون ذلك متوافقاً دوماً على توفر مخصصات كافية لديها لهذا الغرض .

٢ - تقوم الوكالة بتزويد وزارة الأوقاف بالخرائط والمواصفات الخاصة ببناء المدرسة ، وتعتبر هذه الخرائط والمواصفات كملحق متمم لعقد الإيجار (الملحق ١) .

٣ - تتعهد وزارة الأوقاف بتقديم الأرض للمدرسة ، خالية من الموانع والشوائب مما كان نوعها أو طبيعتها تقتضى الشروط والنصوص كما هو مبين في عقد الإيجار المرفق بهذه الاتفاقية كملحق (١) والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منها .

٤ - تتعهد الحكومة ووزارة الأوقاف ، بالكفيل والنفسان باعفاء الأرض وأبنية المدرسة وكذلك جميع الأموال الأخرى (مهما كان نوعها أو طبيعتها) المستعملة فيماله علاقة بالمدرسة ، من مقتضيات كافة الرخص والأذونات ومن أي وكالة الضرائب والرسوم ، والعوائد والتقديرآت المباشرة أو غير المباشرة ، طيلة مدة سريان عقد الإيجار (الملحق ١) لهذه الاتفاقية أو أي تجديد أو تجديد له . كما تتعهدان بالكفيل والتضامن بالحصول على « أو بمنح » جميع الموافقات والأذونات والصلاحيات ، وتقديم جميع التسهيلات والمساعدة الضرورية أو المناسبة التي قد تصبح ضرورية أو مناسبة من أجل اتمام وتنفيذ غايات هذه الاتفاقية وعقد الإيجار المرفق كملحق لها غير أنه من المفهوم أن تتعهد وزارة الأوقاف ، بقدر ما هو متعلق بالاعفاءات المشار إليها أعلاه ، بتقديمها إلى الاعفاءات مقتضيات أية وكالة الرخص والأذونات وأية وكالة الضرائب والرسوم والعوائد والتقديرآت ، المباشرة أو غير المباشرة مما هو داخل في اختصاص وزارة الأوقاف

٥ - أ - سيكون للوكالة طوال مدة اشغالها بموجب عقد الإيجار المبين في الملحق ١ وكذلك بموجب أي تجديد أو تجديد له الحق في الاستعمال والحيارة المطلقين ولوحدها للأرض المذكورة وكافة الأبنية والمنشآت الخالصة أو الموضوعه عليها .

ب - عند انتهاء مدة عقد الإيجار المذكور وهذه الاتفاقية كما هو منصوص عليه في الفقرة التالية مباشرة أو عند انتهاء مدد ولاية الوكالة قبل انقضاء مدة الخمسة وعشرين سنة أي مدة الإيجار المنصوص عنها في عقد الإيجار الملحق ١ ومع مراعاة أحكام المادة السابعة سقؤول الأرض المذكورة والأبنية والمنشآت والتركيبات غير المنقولة الموجودة عليها آنذاك إلى وزارة الأوقاف تلقائياً . وحينئذ سيقول حق تملك الأثاث والتأثيث والمعدات المعتمدة للمدرسة إلى وزارة الأوقاف بموجب النصوص والشروط التي ستوافق عليها الوكالة . غير أنه من المفهوم أن الحكومة ووزارة الأوقاف تتعهدان بالكفيل والنفسان بأن هذه الأبنية والمنشآت والتركيبات غير المنقولة سيستمر استعمالها لتعليم شبيبة اللاجئين الفلسطينيين طالما كان ذلك لازماً وإلى المدى الملائم .

٦ - سيكون للوكالة الحق في أي وقت بأن تنهي هذه الاتفاقية وعقد الإيجار المرفق كملحق ١ بأشعار خطي بذلك إلى الحكومة ووزارة الأوقاف لا تقل مدته عن ستة أشهر .

٧ - لمقاصد هذه الاتفاقية والملحق ١ ليعتبر أية وكل إشارة للوكالة المذكورة فيها بأنها تشمل أي منظمة من منظمات الأمم المتحدة تخلف الوكالة ، ولها الصلاحيات لتقديم الخدمات التعليمية للاجئين الفلسطينيين .

٨ - لا تكون الوكالة مسؤولة خلال مدة اشغالها عن أي ضرر أو خراب يلحق بالمباني المذكورة والمنشآت والتركيبات غير المنقولة والأثاث والتجهيزات المعتمدة للمدرسة التي يمكن أن يكون سببها أو يمكن أن تكون نتيجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي من الحوادث التالية وهي الحرب والغزو والعمليات شبه الحربية والقتال المدني وأعمال الشغب والأضرابات والثورات والعصيان أو أي حوادث مشابهة ، ولن يطلب من الوكالة أن تصلح مثل هذا الضرر أو أن تعيد المباني والمنشآت والتركيبات غير المنقولة والأثاث والتأثيث والتجهيزات المذكورة إلى الحالة التي كانت عليها

٩ - يحال أي نزاع ناشيء عن تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو الملحق ١ لها بالم يسو بطريق المفاوضات المباشرة إلى محكم يجري تعيينه من قبل الأطراف المتنازعة مشتركة وفي حالة أخفاق الفرقاء في الوصول إلى اتفاق على تعيين محكم خلال مدة ٣٠ يوماً تلي طلب أي من الفرقاء إحالة النزاع للتحكيم ، ينوب تعيينه رئيس محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بناء على طلب من أي من الفرقاء النزاع يكون قرار المحكم نهائياً وملزماً للفرقاء غير أنه من المفهوم بأن نصوص هذه المادة وإعلان الوكالة لقرار من محكم لا يشكلان تنازلاً من طرفها عن الحصانة التي تتمتع بها من أي شكل من أشكال الإجراءات القضائية .

وإشعاراً بصحة ماورد قام الفرقاء لهذه الاتفاقية بواسطة الممثلين المفوضين بذلك حسب الأصول بتوقيع عشرة نسخ من هذه الاتفاقية (خمسة منها باللغة الانجليزية وخمسة أخرى باللغة العربية) تعتبر كل واحدة منها نسخة أصلية في عمان - الأردن .

تحريراً في هذا اليوم ٢٢ من شهر كانون الأول ١٩٨٢

معالي وزير شؤون الأرض المحتلة
معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات
الإسلامية
سماعة مدير شؤون وكالة الغوث
الدولية في الأردن

بالنيابة عن المملكة الأردنية الهاشمية
بالنيابة عن وزارة الأوقاف والشؤون
والمقدسات الإسلامية
بالنيابة عن وكالة الأمم المتحدة لأغاثة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق
الأدنى

هذه نسخة أصل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٨٤٢ تاريخ ١١/٦/١٩٨٨ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اللبنانية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة بشكلا التالي: -

اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية اللبنانية
بشأن التعاون في مجال القوى العاملة

توثيقا لأواصر الأخوة والتعاون القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اللبنانية والاطلاع من روح التضامن بين الشعبين الشقيقين ورغبة في تنمية وتطوير العلاقات بين البلدين وإيجاد الحلول المناسبة في مجال القوى العاملة فقد اتفقت الحكومتان على مايلي: -

المادة الأولى

قررت حكومتا المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية تحديد وتقييم فروع التعاون في مجالات العمل ومن خلال وزارتي العمل فيهما من أجل استخدام الأيدي العاملة وتبادل المعلومات والخبرات ، وتكون مؤسسة التشغيل اللبنانية ووزارة العمل الأردنية مسؤولتين لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الثانية

تقوم الجهتان المختصتان في كلا البلدين بدراسة احتياجات كل طرف لدى الطرف الآخر من الأيدي العاملة ، وتبادل المعلومات حول هذا الموضوع في إطار التشريعات المعمول بها .

المادة الثالثة

توجه الجهة المختصة في كلا البلدين طلبات الاستخدام المقدمة إليها من أصحاب العمل إلى الجهة المختصة في البلد الآخر بواسطة السفارة المعنية ، ويجوز لأصحاب العمل ان يتابع بنفسه الإجراءات اللازمة المتعلقة بانتقاء العمال وله ان يعين ممثلا عنه لهذه الغاية . وتقدم الطلبات بملف من أسماء عمال معينين او مناطق معينة ليتم تلبية الاحتياجات من العمال الذين ترشحهم جهة الاستخدام الرسمية في البلد المصدر وتنظم حالات طلب عمال باسمائهم من خلال الاتفاقية الإدارية التي سيتم الاتفاق عليها بين الحكومتين في أقرب وقت ممكن .

المادة الرابعة

تشمل عروض التشغيل نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات ومدة التشغيل كما تشمل بياناً تفصيلياً بظروف العمل وبخاصة الأجور والمواصلات والسكن ، وكذلك جميع البيانات الأخرى الضرورية والأساسية .

المادة الخامسة

يحصل صاحب العمل نفقات سفر العامل من مكان إقامته في بلده إلى مكان العمل وكذلك نفقات العودة في حالة انتهاء العقد من قبل صاحب العمل بصورة منفردة ، ويشمل ذلك فصل العامل خلال فترة التجربة ، ويعطى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في حالة تركه العمل قبل انتهاء مدة العقد .

المادة السادسة

يتم استخدام العمال بموجب عقد مهل فردي ينظم بين العامل وصاحب العمل باللغتين العربية والنابانية تتم الموافقة على صيغته من قبل الجهتين المختصتين في كلا البلدين ، على ان يتضمن هذا العقد ظروف العمل وحقوق والتزامات العامل .

المادة السابعة

يتمتع العامل في كل من البلدين بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها العامل المحلي وفقا لأحكام قانون العمل والضمان الاجتماعي .

المادة الثامنة

تتولى مؤسسة التشغيل اللبنانية ووزارة العمل الأردنية مراقبة تنفيذ نصوص عقد العمل ، وفي حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل تتوسط الجهة المختصة لحل النزاع ، ودبا اذا تعذر ذلك تقوم بإحالة إلى الجهات القضائية المختصة .

المادة التاسعة

في حالة انتهاء العقد أو فسخه يرضى الطرفين يحق للعامل خلال الثلاثين يوما التالية الحصول على عمل آخر يناسبه وذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في البلد المعني والا تمت اعادته إلى بلده الأصلي على نفقة صاحب العمل بعد تسليمه جميع استحقاقاته القانونية .

المادة العاشرة

يحق للعامل ان يحول إلى الخارج ما يدره من أجره وفقا للنظم المالية والتقديرية المتبعة في الدولة التي يعمل بها بالعملة القابلة للتحويل .

المادة الحادية عشرة

تشكل لجنة مشتركة من ممثلي الوزارات المعنية في كلا البلدين تكون مهمتها ما يلي: -
- التنسيق بين الحكومتين لوضع هذه الاتفاقية ووضع التنفيذ .
- تفسير أحكام الاتفاقية عند حدوث أي اختلافات ومحاولة تخطي الصعوبات التي قد تنشأ عند التطبيق .
- اقتراح مراجعة أو تعديل مادة أو أكثر من مواد هذه الاتفاقية عند الضرورة أو اقتراح إبرام اتفاقية جديدة .
- تجتمع هذه اللجنة بصفة دورية مرة كل عام على الأقل في الموعد والمكان اللذين يتم الاتفاق عليهما بين الطرفين بالطرق الرسمية . على ان تكون الاجتماعات في كل من البلدين والأردن بالتتابع .

المادة الثانية عشرة

يقوم الطرفان بإبرام اتفاقية إدارية لوضع شروط تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة عشرة

تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ البدء بالعمل بها ، وتسري على العمال الذين استخدموا قبل تاريخ البدء بتطبيقها .

المادة الرابعة عشرة

تعديل هذه الاتفاقية بعد تقديم الاقتراحات الضرورية ويخضع هذا التعديل للمصادقة وفقا للأصول المتبعة .

المادة الخامسة عشرة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بصفة مؤقتة بعد توقيعها بصفة رسمية ودائية بعد المصادقة عليها وفقا للإجراءات الدستورية في كلا البلدين وتبقى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا لمدة ثلاث سنوات أخرى ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاؤها بإخطار كتابي قبل انتهاء أجلها بستة أشهر على الأقل .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٤٠٩ هـ الموافق ٣ تشرين ثاني ١٩٨٨م باللغتين العربية والانجليزية - ويتبع كل من النصين بنفس الدرجة من الصلاحية مع اعتبار النص باللغة العربية مرجعا عند الحاجة .

من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير العمل
مسروران فودين

من حكومة الجمهورية اللبنانية
وزير العمل

هكذا من الأصل

تعديل التعرفة الكهربائية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١١/١٩٨٨ بالاستناد الى احكام المادتين ٣١ و ٣٢ من قانون الكهرباء العام رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ الموافقة على تنسيب مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٨/١١/١٩٨٨ المنصن تعديل التعرفة الكهربائية على النحو التالي واعتبارها نافذة المفعول من تاريخ ١/١١/١٩٨٨ :-

التعريفات الكهربائية

اولا - تعرفة الجملة

تحدد اثمان الجملة للطاقة الكهربائية التي تزودها سلطة الكهرباء الاردنية على النحو التالي الى المشتركين ادناه :-

- شركة الكهرباء الاردنية
- شركة كهرباء محافظة اربد
- المشتركين الكبار المزودون مباشرة من شبكات الفولطية ١٢٢ كيلوفولت عن طريق محطات تحويل رئيسية ويشار اليهم فيما بعد بالمشاركين الكبار
- ١ - تعرفة الحمل الاقصى كبلغ شهري مقطوع لكل كيلواط من الحمل الاقصى الشهري يستمر لمدة ٣٠ دقيقة متتالية ويقع خلال فترة الذروة كما هي معرفة في البند « ٤ » ادناه .
- كلفة المشتركين املاء ٢٤٠٠ ديناراً لكل كيلواط شهرياً .
- ب - تعرفة التزويد النهاري لكل كيلواط ساعة مباع خلال الفترة النهارية المحددة بين الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة والعشرين مساءً او اي تحديد اخر تصدره سلطة الكهرباء الاردنية فيما بعد .
- شركة الكهرباء الاردنية ١٩ فلساً لكل كيلواط ساعة
- شركة كهرباء محافظة اربد ١٩ فلساً لكل كيلواط ساعة
- المشتركين الكبار ١٦ فلساً لكل كيلواط ساعة

- ج - تعرفة التزويد الليلي لكل كيلواط ساعة مباع خلال الفترة الليلية المحددة بين الساعة الثالثة والعشرين وحتى الساعة السابعة صباحاً او اي تحديد اخر تصدره سلطة الكهرباء الاردنية فيما بعد .
- شركة الكهرباء الاردنية ٩٤٦٥ فلساً لكل كيلواط ساعة
- شركة كهرباء محافظة اربد ٩٤٦٥ فلساً لكل كيلواط ساعة
- المشتركين الكبار ١٢٠٠٠ فلساً لكل كيلواط ساعة

٢ - في حالة انخفاض معامل القدرة عند المشترك من ٨٥٪ يترتب عليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية وعلى حصيله الخاص لمنع هذا الانخفاض وفي حالة انخفاض معامل القدرة عن ٨٥٪ يتحمل المشترك بالاضافة الى اثمان الطاقة الكهربائية وتكاليف الحمل الاقصى الغرامات التالية :-

معامل القدرة عند المشترك		الغرامات
٨٥٪ او اكثر	لا شيء .	
اقل من ٨٥٪ وحتى ٧٠٪	٠.٧٧٪ من قيمة الفاتورة لكل ٠.١٪ من معامل القدرة دون ٨٥٪	
اقل من ٧٠٪ وحتى ٦٠٪	٠.٩٦٪ من قيمة الفاتورة لكل ٠.١٪ من معامل القدرة دون ٨٥٪	
اقل من ٦٠٪ وحتى ٥٠٪	٢٪ من قيمة الفاتورة لكل ٠.١٪ من معامل القدرة دون ٨٥٪	
ما دون ٥٠٪	٥٪ من قيمة الفاتورة لكل ٠.١٪ من معامل القدرة دون ٨٥٪	

هذا ويحق للسلطة ان توقف تزويد المستهلك بالطاقة الكهربائية اذا ثبت لها ان انخفاض معامل القدرة لديه يضر بالنظام الكهربائي وانه لم يتخذ الاجراءات اللازمة لرفع معامل القدرة .

٣ - تسدد اثمان الطاقة الكهربائية المزودة من سلطة الكهرباء الاردنية الى المستهلكين المشار اليهم في البند « ١ - اولا » خلال فترة اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تسليم الفاتورة وفي حالة تأخر المسبك عن تسديد اثمان الطاقة الكهربائية خلال فترة اقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تسليم الفاتورة يتحقق عليه فائدة قدرها ١٪ شهرياً على اية مبالغ مستحقة الدفع وغير مسددة .

٤ - تعني عبارة الحمل الاقصى الشهري انها اقصى حمل بالكيلواط يستمر لمدة ثلاثين دقيقة متتالية في ذروة المعرفة كما يلي :-

تحدد فترة الذروة بثلاث ساعات يتم تحديدها من قبل معالي وزير الطاقة والنزوح المعدنية سنوياً في مطلع كسب عام .

ثانياً - تعرفة التوزيع بالفرق

تحدد اثمان الطاقة الكهربائية التي تزودها سلطة الكهرباء الاردنية وشركات الكهرباء صاحبة الامتياز للمستهلكين من شبكات التوزيع الكهربائية وبالفرق وفي كافة محافظات المملكة على النحو التالي :-

١ - تعرفة المشتركين الاعتياديين

تنطبق على المشتركين المنزليين والجاني العامة وأماكن العبادة والمستشفيات والمساكن والنوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية وعلى المصاعد المستخدمة لأغراض المباني السكنية وعلى ملحقات الجمعيات الخيرية التي تقوم على أساس خيري وليس بهدف تجاري في كافة أنحاء المملكة للطور الواحد وللثلاثة اطوار على النحو التالي :-

- ١ - من ١ - ١٦٠ كيلواط ساعة شهرياً ٢٨ فلساً لكل كيلو واط ساعة .
- ب - اكثر من ١٦٠ كيلواط ساعة شهرياً ٥٢ فلساً لكل كيلو واط ساعة .

٢ - ينطبق على الاذاعة والتلفزيون تعرفة مستوية مقدارها ٣٨ فلساً لكل كيلواط ساعة .

٣ - تعرفة المشتركين التجاريين

وتنطبق على كافة المرافق التجارية ومنها المحلات التجارية والمطاعم والملاهي ودور السينما والافران العادية ومحلات الطوبى واستوديوهات التصوير وعيادات الاطباء والاشعة والمختبرات ومحلات الخياطة ومحلات بيع الاخشية والمصاعد الكهربائية في البنايات التجارية ومضخات المياه الخاصة لغايات بيع المياه المتاجر بها والفلاجات الكبيرة الخاصة بحفظ المواد الغذائية للطور الواحد وللثلاثة اطوار في كافة أنحاء المملكة :-

٤٦ فلساً لكل كيلواط ساعة .

٤ - تعرفة المشتركين الصناعيين الصغار

وتنطبق على المشتركين الصناعيين الصغار المزودين من شبكات الفولطية المنخفضة ولا تزيد احمالهم من ٢٠٠ كيلو واط بما في ذلك مصانع النسيج والورش الصغيرة والمخابز الآلية ومصانع الحلويات ومعامل تصبيض الانعام ومشاكل ومصانع الخياطة ومطاحن الحبوب وجواريش الاعلاف ومعاصر الزيتون والمحار والمناجر ومعامل اللبن والبلاط ومناشير الحجر ومصانع الاخشية ومشاكل الاننيوم وصناعات المواد الغذائية في كافة انحاء المملكة للطور الواحد وللثلاثة اطوار :-

- ١ - الفئة الاولى : من ١ - ٢٥٠ كيلو واط ساعة شهرياً ٢٢ فلساً لكل كيلو واط ساعة
- ب - الفئة الثانية : من ٢٥٠ كيلو واط ساعة شهرياً ٢٢ فلساً لكل كيلو واط ساعة

٥ - تعرفة المشتركين الصناعيين المتوسطين

تنطبق على المشتركين الصناعيين المتوسطين المزودين من شبكات الفولطية المتوسطة ٢٣، ١١، ٦٦ كيلو فولطاً والمشاركين المزودين من شبكات الفولطية المنخفضة ويحدد حملهم من ٢٠٠ كيلو واط .

هكذا من الاصل

١ - تعرفه الحمل الأقصى

٣,٥٠ ديناراً كبلغ شهري مقطوع لكل كيلوواط من الحمل الأقصى الشهري الذي يستمر لمدة ثلاثين دقيقة متتالية خلال فترة الذروة المرفقة في البند - ٤ .

ب - تعرفه التزويد النهاري

١٩ فلساً لكل كيلوواط ساعة مباع خلال الفترة النهارية المحددة ما بين الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة والعشرين مساءً أو أي تحديد آخر تصدره السلطة فيها بعد .

ج - تعرفه التزويد الليلي

١٣ فلساً لكل كيلوواط ساعة مباع خلال الفترة الليلية المحددة ما بين الساعة الثالثة والعشرين مساءً وحتى الساعة السابعة صباحاً أو أي تحديد آخر تصدره السلطة فيها بعد .

د - تعرفه مستويات

للسلطة في مناطق التوزيع التابعة لها ان تطبق على المشتركين الصناعيين المتوسطين تعرفه مستوى مقدارها ٢٤ فلساً لكل كيلو واط ساعة وذلك كبدل لتعريف الصناعيين المتوسطين المشار اليهم .

هـ - في حالة انخفاض معامل القدرة عند المشترك من ٨٥٪، يترتب عليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية وعلى حساب الخاسر لمنع هذا الانخفاض .

هذا وفي حالة انخفاض معامل القدرة من ٨٥٪، يتحمل المشترك بالإضافة الى اثنان الطاقة الكهربائية وتكاليف الحمل الأقصى الغرامات المبينة في البند - ٢ .

هذا ويحق للسلطة والشركات ان توقف تزويد المستهلك بالطاقة الكهربائية اذا تبين لها ان انخفاض معامل القدرة لديه يضر بالنظام الكهربائي وأنه لم يتخذ الاجراءات اللازمة لرفع معامل القدرة .

٦ - تعرفه ضخ المياه والزراعة

تنطبق على استهلاكات الطاقة الكهربائية لأغراض ضخ المياه للري والشرب ومحطات التنقية ولاغراض مزارع تربية المواشي والدواجن في كافة أنحاء المملكة وكذلك للأغراض الزراعية : -

٢١ فلساً لكل كيلو واط ساعة .

٧ - تعرفه الفنادق

تنطبق على استهلاكات الفنادق في كافة أنحاء المملكة تعرفه مستوى مقدارها ٢٤ فلساً لكل كيلوواط ساعة

٨ - انارة الشوارع

انارة الشوارع والساحات والميادين العامة تجاناً على ان لا يزيد الاستهلاك من مستوى استهلاك عام ١٩٨٨ وتطبق على الاستهلاكات الزائدة من مستوى استهلاك عام ٨٨ تعرفه مستوى مقدارها ١٣ فلساً لكل كيلوواط ساعة مع منع اعمادات مناسبة للقرى الجديدة .

ويصدر وزير الطاقة والثروة المعدنية تعليمات تفصيلية لتطبيق هذه التعرفة وتحديد مستويات الاستهلاك المعفاء سواء للبلد والقرى المنارة او التي سوف تنهار مستقبلاً .

٩ - المقطوعية الدنيا للاستهلاك

تحدد ادنى مقطوعية شهرية للمستهلكين في محافظات المملكة على النحو التالي : -

- المستهلكون الاعتياديون في كافة محافظات المملكة دينار واحد شهرياً .
- ب - باقي فئات المستهلكين في كافة محافظات المملكة دينار وربع شهرياً .

١٠ - تسدد اثنان الطاقة الكهربائية المزودة الى الدوائر الحكومية والمؤسسات الكبيرة خلال فترة اقصاهم يوماً من تاريخ استلام الفاتورة وفي حالة تاخر تلك الدوائر والمؤسسات عن تسديد اثنان الطاقة الكهربائية خلال فترة اقصاهم يوماً من تاريخ تسليم الفاتورة لهم يتحقق عليهم غرامة قدرها ١٪ شهرياً على اية مبلغ مستحق الدفع وغير مسددة .

١١ - الخصومات

١ - تمنح اماكن العبادة والمدارس والمستشفيات الحكومية والجمعيات الخيرية حصة مقدارها ٢٥٪ من قيمة الطاقة المستهلكة شهرياً .

ب - تستمر سلطة الكهرباء الاردنية وشركات التوزيع صاحبة الامتياز في منح موافقاتها المزدوجين بالطاقة الكهربائية من الشبكات التابعة لاي منها حصة مقدارها ٧٥٪ من قيمة الطاقة المستهلكة شهرياً

١٢ - تتم الجباية من كافة فئات المشتركين شهرياً وفيما يتعلق بقراءة العدادات تحدد بتعليمات بمدرها - ١ معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية .

١٣ - تعامل كافة فئات المشتركين حسب التعريفات الواردة في الجريدة الرسمية بغض النظر عن هوياتهم .

ثالثاً - يخول معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية اصدار التفسيرات والتعليمات اللازمة لتطبيق هذه التعرفة - ١ من وقت لآخر وفقاً للتطورات المستجدة .

هكذا من الأصل